

الاتجاهات الحديثة لصناعة التمويل الاسلامي دراسة تحليلية للمدة (2012-2021)

Modern Trends Of The Islamic Finance Industry Analytical Study For The Period (2012-2021)

م.د. جعفر عبد الأمير عزيز الحسيني

Lecturer.Dr. Jaafar Abdul Amir Aziz Al-Husseini

jaafar.abd@uowa.edu.iq

جامعة وارث الانبياء/ كلية العلوم الاسلامية

قسم العلوم المالية والمصرفية الاسلامي

University of Warith Al-Anbiyaa / College of Islamic Sciences

Department of Islamic Banking and Financial Sciences

المستخلص: تركز البحث حول دراسة طبيعة العلاقة العضوية بين صناعة التمويل الاسلامي وبين الأطر الشرعية الحاكمة لها ولمساراتها الحالية وتوجهاتها المستقبلية، و تناول البحث التطورات النوعية والكمية لصناعة التمويل الاسلامي بهدف الكشف عن طبيعة الاتجاهات الحديثة لها خلال مدة الدراسة (2012 — 2021). وانطلق البحث من فرضية مفادها أن الأحكام الشرعية الاسلامية، وما تفرضه من قيود على الابتكارات المالية، تشكل معايير أمان لتجنب أوجه القصور التنظيمي لصناعة التمويل بصورة عامة، وأن الاستقرار المالي الذي يمكن أن ينتج عن تطبيقها كفيل بجذب المزيد من الاستثمارات لهذه الصناعة. واعتمد البحث المنهج التحليلي في اختبار الفرضية عبر استخدام اسلوب التحليل الاستقرائي، وذلك من خلال تحليل البيانات التاريخية لصناعة التمويل الاسلامي حول العالم للمدة المذكورة آنفاً، واستقراء واقعها الحالي والاتجاهات العامة لتطورها. ومن التحديات التي واجهها الباحث وجود نقص في البيانات التاريخية التي تعكس سلوك الأدوات المالية الإسلامية، مع الأخذ بالاعتبار أن عمر الصناعة المالية الإسلامية أقل من خمسة عقود، وأن التركيز عليها جاء على أثر نجاح المنظومة المالية الإسلامية في إثبات جدارتها بتجاوز التأثيرات السلبية لأزمة عام 2008.

ومن أبرز الاستنتاجات التي توصل اليها الباحث هي نجاح صناعة التمويل الاسلامي خلال مدة الدراسة بتحقيق تطورات كبيرة، لاسيما على الصعيد الكمي، إذ أن الاستقرار المالي الذي حققته مؤسسات التمويل الاسلامي خلال العقود الثلاثة الأخيرة ساعد في جذب المزيد من الاستثمارات العالمية. وأبرز ما أوصت به الدراسة هو ضرورة تقوية أواصر العلاقة التكاملية بين المؤسسات المالية والمؤسسة الدينية، والسعي إلى تنسيق العمل فيما بينها لوضع استراتيجية لتطوير صناعة التمويل، ورفعها بمنتجات وخدمات مالية تتوافق مع الشريعة الاسلامية.

الكلمات المفتاحية: صناعة التمويل، الشريعة الاسلامية، الابتكارات المالية، التمويل الاسلامي.

Abstract: Abstract: The research focused on studying the nature of the organic relationship between the Islamic finance industry and the legal frameworks governing it and its current paths and future directions. The research proceeded from the hypothesis that the Islamic legal rulings, and the restrictions they impose on financial innovations, constitute safety standards to avoid regulatory shortcomings for the finance industry in general, and that the financial stability that can result from their application is sufficient to attract more investments to this industry.

The research adopted the analytical method in testing the hypothesis by using the inductive analysis method, by analyzing the historical data of the Islamic finance industry around the world for the aforementioned period, and extrapolating its current reality and the general trends of its development. One of the challenges that the researcher faced was the lack of historical data that reflects the behavior of Islamic financial instruments, taking into account that the age of the Islamic financial industry is less than five decades, and that the focus on it came as a result of the success of the Islamic financial system in proving its worth by overcoming the negative effects of the 2008 crisis.

Among the most important conclusions reached by the researcher is the success of the Islamic finance industry during the period of the study by achieving great developments, especially on the quantitative level, as the financial stability achieved by Islamic finance institutions during the last three decades helped attract more global investments. The most prominent recommendation of the study is the need to strengthen the bonds of the complementary relationship between the financial institutions and the religious institution, and seek to coordinate work among them to develop a strategy for the development of the financing industry, and to provide it with financial products and services that are compatible with Islamic Sharia.

Keywords: Finance Industry, Islamic Sharia, Financial Innovations, Islamic Finance.

1- المقدمة:

برزت صناعة التمويل الاسلامي كأحدى الأدوات الفعالة لتمويل المشاريع التنموية على المستوى العالمي, وانتقلت خلال العقود الأخيرة من مرحلة التجربة الاستثنائية إلى مرحلة التشكيل المؤسسي المنظم والدخول في طور التكامل الإقليمي والدولي. فقد شهدت هذه الصناعة مجموعة من التطورات المتسارعة, لاسيما خلال المدة التي أعقبت أزمة الرهن العقاري لعام 2008, وذلك سواء على مستوى حجم السوق أم على مستوى الانتشار الجغرافي. وقد وفرت تلك التطورات المتسارعة دافعاً للكثير من الباحثين المتخصصين حول العالم لإجراء الدراسات العلمية المعمقة الساعية إلى البحث عن الميزات التي يمتلكها نظام التمويل الاسلامي والتي تتيح له تجنب أوجه القصور التنظيمي, لاسيما في ظروف الأزمات المالية العالمية, ومنها هذه الدراسة الحالية.

لقد جاء هذا البحث للمساهمة في الكشف عن معالم نظام التمويل الاسلامي, وإجراء الاستقراء التحليلي للتطورات النوعية والكمية التي طرأت على صناعة التمويل الاسلامي خلال مدة الدراسة, وقد تطلب ذلك تخصيص المبحث الأول للإحاطة بالاطار النظري للموضوع, وذلك لبيان خصوصية صناعة التمويل الاسلامي عن نظيرتها التقليدية على الصعيد المفاهيمي والتاريخي والأسس والخصائص والأهداف, كما تطلب أيضاً تخصيص المبحث الثاني لتناول التطورات الحاصلة في واقع صناعة التمويل الاسلامي على الصعيد النوعي, ودراسة طبيعة العلاقة العضوية فيما بينها وبين الأطر الشرعية الحاكمة لها ولمساراتها الحالية وتوجهاتها المستقبلية, وكذلك دراسة اتجاهات التطور الحاصلة في واقع صناعة التمويل الاسلامي على الصعيد الكمي من خلال عرض البيانات الكمية المتعلقة بنشاط المؤسسات المعنية بهذه الصناعة خلال مدة الدراسة, وتناولها بالتحليل المعزز بالأشكال البيانية.

2- منهجية البحث:

2 - 1 مشكلة البحث: تفرض الأحكام الشرعية الاسلامية قيوداً دائمية ثابتة على صناعة التمويل الاسلامي, والتي من شأنها الحد من قدرة هذه الصناعة على ابتكار أدوات أو حلول أو عمليات تمويل جديدة, وبالتالي الحد من قدرتها على التكيف لمواكبة متطلبات الأسواق المالية العالمية, على هذا الأساس يمكن صياغة مشكلة الدراسة بالتساؤل الآتي:

ما هو تأثير تلك القيود على واقع صناعة التمويل الاسلامي وتوجهاتها المستقبلية في ظل تحديات المنافسة العالمية؟

2 — 2 أهمية البحث: تكمن أهمية البحث في دراسة خصائص صناعة التمويل الاسلامي, وبيان الاتجاهات الحديثة للتطورات النوعية والكمية المتحققة خلال مدة الدراسة (2012-2021), في ظل القيود التي تفرضها الأحكام الشرعية الاسلامية.

2 - 3 أهداف البحث: يهدف البحث إلى تحقيق الآتي:

1. دراسة الجوانب النظرية المتعلقة بصناعة التمويل الاسلامي.
2. الكشف عن الواقع النوعي والكمي لصناعة التمويل الاسلامي العالمي خلال مدة الدراسة.
3. تحليل التأثيرات التي تمارسها قيود الأحكام الشرعية الاسلامية في واقع صناعة التمويل الاسلامي العالمي خلال مدة الدراسة.

2 — 3 فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية أن الأحكام الشرعية الاسلامية, وما تفرضه من قيود على الابتكارات المالية, إنما تشكل معايير أمان لتجنب أوجه القصور التنظيمي لصناعة التمويل بصورة عامة, وأن الاستقرار المالي الذي يمكن أن ينتج عن تطبيقها كفيل بجذب المزيد من الاستثمارات لهذه الصناعة.

2 - 4 منهج البحث: اعتمدت البحث المنهج التحليلي في اختبار الفرضية عبر استخدام اسلوبي الاستقراء والاستنباط، وذلك من خلال تحليل البيانات التاريخية المالية واستقراء الاتجاهات العامة لتطورها. كما تم استخدام الأشكال والرسوم البيانية لدعم وتوضيح التحليل متى لزم ذلك، وقد حرص الباحث على استقاء البيانات من مصادر رصينة، كتلك الصادرة عن المنظمات الدولية أو المؤسسات الرسمية.

2 - 5 حدود البحث:

1. الحدود المكانية شملت النشاطات المصرفية والمالية الإسلامية حول العالم، من خلال التقارير والبيانات الإحصائية التي تصدرها المؤسسات المالية الإسلامية المعنية بخدمات التمويل الإسلامي على مستوى العالم، وقد تم اختيار الحدود المكانية المذكورة كونها تتفق مع هدف الدراسة المتمثل بدراسة واقع التمويل الإسلامي واتجاهاته على مستوى العالم، دون تخصيص جغرافي أو إداري معين.
2. الحدود الزمانية: تضمنت نشاط المؤسسات المصرفية والمالية الإسلامية خلال المدة (2012 - 2021).

2 - 6 خطة البحث: لغرض تحقيق هدف البحث والتحقق من صحة الفرضية من عدمها، تم تقسيمه إلى مبحثين؛ تم تخصيص المبحث الأول لبيان الإطار النظري لصناعة التمويل الإسلامي، في حين تناول المبحث الثاني الواقع الحالي لصناعة التمويل الإسلامي، وقد تضمن التطورات التي شهدتها هذه الصناعة على الصعيدين النوعي والكمي خلال المدة قيد الدراسة.

3 - الإطار النظري لصناعة التمويل الإسلامي: *Theoretical Scope Of Islamic Finance Industry*

3 - 1 مفهوم صناعة التمويل الإسلامي *Concept Of The Islamic Finance Industry*:

مصطلح "التمويل Finance" بصورة عامة يشير إلى ذلك النشاط الذي يعنى بتوفير المصادر المالية لتغطية نفقات جارية أو رأسمالية وفق شروط معينة، تتضمن السعر والأجل. والتمويل بصورة عامة قد يكون تمويل الاستثمارات Financing Investments، أو تمويل الائتمان Credit Financing، أو تمويل التنمية Financing Development (Soleimani & Dahi, 2020, p.676).

في حين أن مصطلح "التمويل الإسلامي Islamic Finance" يشير إلى شكل من أشكال الوساطة المالية، ويشتمل على العديد من العناصر التي توجه عملية تعبئة الأموال وتخصيصها – وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية – لتوليد نشاط اقتصادي منتج وتنمية شاملة (IFSB, 2010, P.7)، فهو يعكس النشاطات المالية التي لا تتعارض مع مبادئ الشريعة الإسلامية (CIMA, 2018, P.4). وبعبارة أخرى هو "إطار شامل من الأنماط والنماذج والصيغ المختلفة التي تهدف إلى توفير الموارد المالية لأي نشاط اقتصادي وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية" (Abdul Majeed, 2009, P.4). وفي المحصلة فإن مصطلح التمويل الإسلامي يشير إلى ذلك النشاط الذي يستهدف توفير المال لطالبيه بشروط تكفل للمانح استعادته مع بعض الأرباح، وكل ذلك وفقاً لضوابط الشريعة الإسلامية.

أما مصطلح "صناعة التمويل الإسلامي Islamic Finance Industry" فيقصد به "الصيغ التي تتم من خلالها عمليات التمويل الإسلامي من حيث التصميم والتنفيذ، لتلبية رغبات طالبي التمويل وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية" (Al-Najjar, 2008, P.166)، وهذا يستلزم ضمناً المرونة في التكيف والاستجابة للتطورات الحاصلة في البيئة الاقتصادية والاستثمارية ضمن الضوابط الإسلامية، فهي بذلك تشتمل على فعاليات الهندسة المالية Financial Engineering كإحدى الوظائف الجوهرية الموكلة إليها. عليه فإن إضافة كلمة "صناعة Industry" إلى مصطلح "التمويل الإسلامي" يضيف عليه صفة

"الديناميكية Dynamism"، التي تنعكس على واقع النشاط التمويلي بشكل ابتكارات جديدة خاضعة لضوابط الشريعة الإسلامية، سواء على صعيد الأدوات المالية، أو عمليات التمويل أو حلول مالية مبتكرة.

كما أن اشتراط وجود أصل حقيقي — كجزء من أي معاملة مالية إسلامية — يجعل المنتجات المالية الإسلامية متنوعة تنوعاً حقيقياً بتنوع تلك الأصول، وليس وهمياً كما في أدوات الهندسة المالية التقليدية، إذ أن لكل أداة صيغة تعاقدية وصفات تميزها عن غيرها، سواء تعلق الأمر بالمخاطر أو الضمانات أو التسعير، وهذا ما يؤكد القيمة المضافة للابتكار في صناعة التمويل الإسلامي. ومن خلال ذلك، يتضح أن صناعة التمويل الإسلامي، فضلاً عن كونها شكل من أشكال الوساطة المالية، فإنها تتضمن العناصر الآتية:

- أ. ابتكار أدوات مالية جديدة New Financial Instruments .
- ب. ابتكار عمليات تمويل جديدة New Financial Operations.
- ت. ابتكار حلول مالية جديدة New Financial Solutions .
- ث. أن تكون جميع الابتكارات السابقة مطابقة للشريعة الإسلامية Sharia Compliance.

2 - 3 نطاق صناعة التمويل الإسلامي: Scope of Islamic Financial Industry

لقد حددت الشريعة الإسلامية نطاق التمويل من خلال عدد من المبادئ والقواعد الرئيسية، والتي أبدت من خلالها موقفها من تلك التعاملات، وهي على ثلاث مستويات (www.imf.org/external/arabic/themes/islamicfinance/index.htm):

المستوى الأول: تحريم التعاملات المالية في الموارد الآتية:

- تقاضي "الربا" (الفائدة) وكذلك تقديمها.
- "الغرر" (عدم اليقين المفرط).
- "الميسر" (القمار).
- تحريم عمليات "البيع على المكشوف" أو أنشطة التمويل التي تعتبرها ضارة بالمجتمع، والعقود المتعلقة بالاستثمارات غير الأخلاقية.

المستوى الثاني: يتعين على الأطراف المعنية بالتعاملات المالية الآتي:

- اقتسام المنافع والمخاطر المترتبة على المعاملات التجارية (وفقاً لقاعدة الغنم بالغرم)، إذ يعتمد عائد صاحب رأس المال على نتيجة المشروع المقدم محل التمويل.
- أن يكون أساس الربح في جميع أنواع التمويل الإسلامية هو التملك، لأن جميع عقود التمويل الإسلامية تقوم على التملك التام والحقيقي لسلمة أو خدمة أو أصل إنتاجي (Ibrahim, 2021, PP.67-70).
- أن يشتمل دور المؤسسة المالية الوسيطة على إنشاء علاقة مباشرة بين صاحب رأس المال والمستثمر (al-Sadr, n.d, P.22).
- أن يكون للمعاملة المالية غرض اقتصادي حقيقي دون مضاربة لا داعي لها، أو بعبارة أخرى، أن التعاملات المالية الإسلامية تشتمل عادةً إما على بيع أصل أو تأجير أصل أو مشروع مشترك أو شراكة في عملية أو مشروع تجاري جديد.
- أن تضمن التعاملات المالية مصلحة الطرفين (عدم الاستغلال لأي من الطرفين).
- أن تراعى في عملية التمويل الجانب الأخلاقي، إذ يمنع الإسلام التمويل والاستثمار في المشروعات المنافية لتعاليم الشريعة الإسلامية.

المستوى الثالث: كل ما لم يثبت النهي عنه في الشريعة الإسلامية، ولم يتعارض مع مبادئها وقواعدها الرئيسية فهو مباح. وبذلك يشكل المستوى الثالث الفضاء الشرعي الذي يمكن للهندسة المالية ممارسة وظائفها فيه، فضلاً عن المستوى الثاني. أو بعبارة أخرى، أن فضاءات الإبداع والابتكار وفقاً للشريعة الإسلامية مفتوحة أمام الهندسة المالية ما خلا تلك التي تتعارض مع المبادئ الرئيسية للشريعة وقواعدها.

3- 3 تاريخ صناعة التمويل الإسلامي: *History Of The Islamic Finance Industry*

منذ مارس المسلمون تعاملاتهم التجارية والمالية، ظهرت الحاجة إلى إيجاد الصيغ الشرعية لتلك التعاملات بما يجسد الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية، فكانت هذه الصيغ تمثل من حيث الواقع البداية الحقيقية لصناعة التمويل الإسلامي (Habib, 2018, PP.11-15). ومع أن جذور التمويل الإسلامي تعود إلى العهود الأولى لتطبيق الشريعة الإسلامية، التي على أساسها تعامل المسلمون فيما بينهم ومع غيرهم، إلا أن الصناعة المالية الإسلامية بمعناها الحديث، الذي يشمل الأنظمة والقوانين واللوائح والمؤسسات والبيئة والأدوات، لم تتشكل ملامحها إلا حديثاً (Iqbal, et al, 1998, PP.11-14). فوصولاً إلى الآن نجحت صناعة التمويل الإسلامي في تقديم بدائل لمعظم المؤسسات والأدوات المالية، وهي بدائل لا تقل كفاءة عن نظيرتها التقليدية، وهي تكتسب زخماً في العقدين الأخيرين، ولاقت قبولا ليس في الدول الإسلامية فحسب، بل حتى في الدول الغربية وفي المؤسسات المالية والنقدية الدولية التي تبنت التمويل الإسلامي (Kunduz, 2022, P.5).

وتتميز صناعة التمويل الإسلامي عن نظيرتها التقليدية في كونها تشتمل على البعد الأخلاقي المستمد من المبادئ الأخلاقية الدينية، ولاشك في أن الحاجة لهذا النوع من الهندسة تاريخياً قد ازداد بتوسع الدولة الإسلامية جغرافياً ومالياً واقتصادياً وتجارياً. وكان موقف الشريعة من التعاملات التجارية والمالية يتحدد في الغالب بإحدى الصور الآتية:

أ. أن يأمر المشرع الإسلامي بالنهي عن تعامل تجاري أو مالي معين على نحو الالتزام من خلال نص صريح، وتحريم القيام به، (ومثال ذلك تحريم الربا والاحتكاز والاحتكار والميسر) (Adam, 2001, annabaa.org).

ب. أن يأمر المشرع الإسلامي بالقيام بتعامل مالي معين على نحو الالتزام من خلال نص صريح، وتحريم الامتناع عنه، (ومثال ذلك فريضة الزكاة).

ت. أن يوجه المشرع الإسلامي باتباع بعض الصيغ المرغوب بها في التعامل المالي، وذلك على نحو الاستحباب، ومثال ذلك إقراض المؤمن بغير طلب الزيادة، والصبر على المعسر، وكذلك للمتعاقل أن يأخذ الناقص ويعطي الراجح، وأيضاً إعطاء المال لمن يتاجر به وفق نسبة معينة من الربح للطرفين (al-hakim, www.sistani.org).

ث. أن يوجه المشرع الإسلامي باجتنب بعض الصيغ في التعامل المالي، وذلك على نحو الكراهة، (ومثال ذلك زيادة الربح على المؤمن إذا زاد ذلك الربح على مقدار الحاجة إليه، وكذلك بيع الذهب بالذهب أو الفضة بالفضة من غير زيادة).

ج. إقرار المشرع الإسلامي لصيغ تعامل مالي موجودة بالفعل، (ومثال ذلك "المضاربة")، فقد كانت موجودة قبل الإسلام، وقد أقرها بعد مجيئه.

ح. النهي عن بعض صيغ التعامل التجاري أو المالي المبتكرة، والحكم بحرمتها لتعارضها مع مبادئ الشريعة، مع طرح البديل الشرعي لها. فمثلاً حينما جاء عامل خبير إلى رسول الله صلى الله عليه وآله بتمر خبير، وقال له إنا لنأخذ الصاع من هذا بالصاعين، والصاعين بالثلاثة، فقال له "لا تفعل، بع الجمع بالدرهم ثم ابتع بالدرهم جنيناً" (Al-Aini, n.d,) (P.131).

خ. ما لم يرد في أي من الصور المذكورة فهو مباح.

3 - 4 خصائص صناعة التمويل الإسلامي: *Characteristics Of The Islamic Finance Industry*

على الرغم من بروز التمويل الإسلامي خلال العقود الأربعة الماضية، إلا أن جذوره تعود إلى الماضي ويرتبط بالحاضر على حد سواء، فهو يرتبط بالماضي بحقيقة كونه يقوم على مبادئ وخصائص تم تأسيسها منذ أكثر من 1400 عام، كما أنه يرتبط بالحاضر بحقيقة أن هذه السمات القديمة يتم تقديمها الآن إلى المجتمع المعاصر في شكل حديث ومبتكر. وبصورة عامة فإن خصوصية صناعة التمويل الإسلامي تنبع من طبيعة المنظومة الإسلامية، سواء على صعيد الحدود والمنطلقات والأهداف والوسائل، ويمكن إيجازها بالآتي (Soleimani & Dahi, 2020, P.677), (IDBG, 2016, P.70), (Habib, 2018, PP3-4), (Ayub, 2007, PP.74-75):

- أ. استهداف التمويل: إذ يعد التمويل وإدارة السيولة الهدف الرئيس لصناعة التمويل الإسلامي، بخلاف البديل التقليدي المتمثل باستحداث أدوات مالية لغرض التحوط والمضاربة والاستثمار.
- ب. اشتراط وجود أصل حقيقي كجزء من أي معاملة مالية، مما يترتب عليه مشاركة المخاطر، والحد من التأثيرات السلبية للأزمات المالية على المستوى الجزئي والكلي على حد سواء، في حين تركز تعاملات صناعة التمويل التقليدي على المنتجات المشتقة بهدف التمويل، أو الاستثمار، أو مقايضة المخاطر المرتبطة بأصل حقيقي أو مالي، دون أن يكون ذلك الأصل بالضرورة جزء من تلك التعاملات، أي لا يشترط أن يكون لتلك المنتجات المالية المشتقة قيمة ذاتية.
- ج. تعد المنظومة الإسلامية أصيلة ومستقلة الكيان والهوية، وهي مفتوحة على المعارف الكونية المفيدة الأخرى، فتستمد منها وتمدها، لكنها لأصالتها لا تقبل التلغيف المعرفي مع المعارف المتعارضة معها، فهي تعكس هويتها الدينية.
- د. تتصف المنظومة الإسلامية بكونها متكاملة ومتراصة ببعضها ببعض، فلا يمكن فصل الجانب الاقتصادي منها عن الجانب الأخلاقي أو الاجتماعي أو السياسي، مما يترتب على ذلك عدم إمكانية التنبؤ بنجاح تطبيق أحد هذه المعارف نجاحاً كاملاً إلا في مناخ إسلامي عام وشامل تطبق فيه سائر المعارف الإسلامية.
- هـ. لا يمكن حصر أهداف الهندسة المالية بالتمويل الربحي، كونها تندرج ضمن إطار أوسع يتمثل بأهداف التمويل الإسلامي، والذي يندرج بدوره ضمن إطار أهداف الاقتصاد الإسلامي، وانتهاءً بالاطار العام للمنظومة الإسلامية، وينبغي إيجاد المؤسسات الرديفة والمكملة لتحقيق الثمرة النهائية المرجوة منها.
- و. تتميز المنظومة الإسلامية بوجود الرادع والرقب الداخلي في نفس المكلف، وتهيئ المناخ الملائم لنجاح التطبيق الشرعي الصحيح، وبحسب العقيدة الدينية أن التقلت من المراقبة الجزائية البشرية لا يعفيه من المسؤولية الدينية.

4 - تحليل الواقع الحالي لصناعة التمويل الإسلامي:

Analyze The Current Reality Of The Islamic Finance Industry

اشتراط وجود أصل حقيقي في جميع التعاملات المالية الإسلامية يعد أحد المحددات الجوهرية لطبيعة منتجات الهندسة المالية الإسلامية، والنشاطات التي تمارسها. ففي حين تشكل المشتقات المالية محور عمل الهندسة المالية التقليدية، نجد أن صناعة التمويل الإسلامي يشكل محور العمل في الهندسة المالية الإسلامية.

وبالرغم من أن صناعة التمويل الإسلامي – بصورة عامة – لا تزال تمثل نسبة صغيرة من نشاط السوق المالية العالمية، إلا أنها نجحت في تحقيق نمواً سريعاً تحت وطأة التحديات المالية والاقتصادية، لاسيما خلال العقدين الأخيرين، سواء على صعيد الانتشار الجغرافي، أو على حجم التعاملات المالية، والتي كانت بمثابة اختبار حقيقي لكفاءة أدائها في ظل الأزمات المالية العالمية (World Bank Group, 2019, PP.13-14). وقد زاد نفاذ الصيرفة الإسلامية في أسواق الكثير من أعضاء صندوق النقد الدولي، الأمر الذي دفع الصندوق إلى الاهتمام بشكل متزايد بانعكاسات هذا النوع الجديد من الصيرفة على

الاستقرار الاقتصادي الكلي والمالي، إذ أن التزام المستثمرين فيه يتحمل الخسائر التي قد تنشأ عن القروض من شأنه جعل الرفع المالي أقل والحافز أكبر على إدارة المخاطر بصورة فعالة، وسوف تساهم متطلبات اقتسام المخاطر على ضمان سلامة المؤسسات المالية المنفردة والحد من أنواع طفرات الإقراض التي كانت تعد من مسببات حدوث الأزمات المالية العالمية. كما ساهم الصندوق أيضاً في إنشاء "مجلس الخدمات المالية الإسلامية IFSB" المعني بإصدار معايير احترازية ومبادئ إرشادية (IFSBB": https://www.ifsbb.org/ar_index.php), فضلاً عن جهود الصندوق التي تركزت بشكل خاص على تنمية القدرات، وخاصة في مجالات تنظيم البنوك الإسلامية والرقابة عليها، وتطوير أسواق الصكوك المحلية (<https://www.imf.org/external/arabic/themes/islamicfinance/index.htm>).

هذا الواقع الجديد لصناعة التمويل الإسلامي، جعله من الأنشطة المؤثرة على نظام التمويل في آسيا والشرق الأوسط، ومن المتوقع أن يستمر هذا التوجه العام، ولا سيما بدعم من النمو الاقتصادي القوي في البلدان ذات الأغلبية المسلمة التي لا تتعامل نسبياً مع الجهاز المصرفي التقليدي. ولكي يعزز صندوق النقد الدولي درجة استعداداته للقيام بدور فاعل في هذا المجال، قام بتشكيل مجموعة عمل مشتركة بين إدارته لوضع رؤية مؤسسية لهذه الصناعة، وبناء خبرته المتخصصة فيها، وتحسين التنسيق بين مختلف الأطراف المعنية، كما أنشأ الصندوق مجموعة استشارية خارجية تتألف من الجهات المعنية بوضع معايير التمويل الإسلامي وعدد من كبار الخبراء الدوليين للمساعدة في تحديد قضايا السياسات وتعزيز التنسيق مع مختلف الأطراف المهمة بالتمويل الإسلامي.

4 - 1 التطور النوعي لصناعة التمويل الإسلامي:

Qualitative Development Of The Islamic Finance Industry

القيود الشرعية للهندسة المالية الإسلامية انعكست بشكل مباشر على مسار تطورها النوعي باتجاهين مختلفين؛ فمن ناحية كانت هذه القيود سبباً في تعزيز ثقة المستثمرين بالأدوات المالية الإسلامية، وذلك نظراً لجدارتها في الحد من مخاطر حدوث الأزمات المالية العالمية، أو الحد من تأثيراتها السلبية، وكما بدا ذلك بوضوح خلال أزمة الرهن العقاري عام 2008 (AI- (Beltagy, 2020, PP.99-101)، أما من الناحية الأخرى فقد ساهمت هذه القيود في تقليص المساحة الممكنة للابتكارات الجديدة، وكذلك الحد من إمكانية توظيف الابتكارات المتاحة، الأمر الذي من شأنه إضعاف قدرتها على منافسة نظيرتها التقليدية. لكن بالرغم من ذلك، هناك ما يشير إلى تزايد الاهتمام في تطوير صناعة التمويل الإسلامي في السنوات الأخيرة بفعل عامل الثقة المشار إليه. فعلى سبيل المثال قد نمت أصول التمويل الإسلامي من نحو 200 مليار دولار أمريكي في عام 2003 إلى ما يقدر بنحو 1.8 تريليون دولاراً في نهاية 2013، ثم إلى 2.524 تريليون دولار في عام 2018 (Abdullah, 2021, P.206)، كما زادت الأبحاث حول المؤسسات المالية الإسلامية غير المصرفية وشركات التكنولوجيا المالية الإسلامية عام 2021 بمقدار أربع مرات مقارنة بعام 2020 (London Stock Exchange Group, 2022, P.72).

وتشتمل عملية التمويل الإسلامي حالياً على عدد من الأنشطة المالية، يمكن تلخيص أبرزها بالآتي:

4 - 1 - 1 المصرفية الإسلامية: Islamic Banking

تعتمد البنوك الإسلامية في عمليات التمويل على عدد من الموارد التي تقوم على أساس المطابقة للأحكام الشرعية، من قبيل المشاركة في الأرباح والخسائر (كما في عقود المشاركة)، أو المشاركة في الأرباح وتحمل الخسائر (كما في عقود المضاربة)، أو الخدمات القائمة على الرسوم (كما في عقود الوكالة). ويشترط فيها وجود أصل حقيقي كجزء من أي معاملة، على عكس الصيرفة التقليدية التي تقتصر أهمية الأصل فيها على كونه ضماناً إضافياً فحسب، ويمكن توضيح أبرز هذه الموارد كالاتي:

أ. الحساب الجاري، ويعد من أهم موارد المصارف، سواء كانت إسلامية أو تقليدية، إذ تمثل ما قد يزيد في الغالب على 90% من مجمل الموارد، وهو عقد بين المودع والبنك دون أن يتضمن أي أرباح أو فوائد، وإنما مقابل خدمات يقدمها البنك للعميل، من أبرزها دفتر الشيكات، وبطاقة الفيزا كارد، والتسهيلات الائتمانية، وفي حال إفلاس البنك يحسب كامل المبلغ للعميل.

ب. عقود المراجعة (Khan & Habib, 2003, P.68): هي أكثر عمليات التمويل الإسلامية شيوعاً في الوقت الحالي، من بينها الاعتمادات المستندية الموافقة للشريعة الإسلامية، والمراجعة تتضمن شراء البنك أصل معين من طرف ثالث، بناءً على طلب العميل، ثم بيعه إلى العميل بسعر يشمل ثمنه الأصلي ونسبة ربح متفق عليها، وهنا يشارك البنك في مخاطر الملكية.

ج. عقود الإجارة: وفقاً لأحكام صفقة الإجارة يقوم المصرف بشراء أصل من البائع ثم يؤجره للعميل (أو المستأجر) لفترة زمنية متفق عليها مقابل أجره محددة سلفاً، خلال هذه الفترة المحددة سلفاً يبقى سند ملكية الأصول الأساسية مع البنك، بينما تكون الحيازة الفعلية للأصل مع المستأجر، ويبقى خطر الملكية على عاتق البنك خلال عمر الأصل، بينما يكون المستأجر مسؤولاً عن سوء استخدام ذلك الأصل.

د. عقود الاستصناع: هي عقود تبادلية، يوافق بموجبها الطرف الممول على تسليم سلعة أو أصل ما في وقت محدد مسبقاً بسعر متفق عليه، وبحسب هذه العقود يتم بيع المنتج قبل دخوله إلى حيز الوجود. فهو تعاقد على شراء بضاعة حسب المواصفات المتفق عليها، يقوم البنك بدفع الثمن في وقت التعاقد، أو تدريجياً وفقاً لدرجة تقدم أو إتمام العمل، ويقوم العميل بعد ذلك بالتسديد للبنك على أقساط وفقاً لقدرته على السداد.

هـ. الوكالة بالاستثمار: وهي تفويض مكتوب عادة يعطى لشخص أو مؤسسة لينوب عنه لاستثمار أمواله مقابل أجر يتم الاتفاق عليه، أو بدون أجر، ولها ضوابطها ومعاييرها وأركانها، ولها تفاصيل تتعلق بالشروط والقيود التي ضببطتها الشريعة الإسلامية.

و. المضاربة: وهي اتفاقية تبرم بين طرفين، أحدهما يوفر رأس المال للمشروع، والطرف الآخر (المضارب) يدير المشروع، يتم توزيع الأرباح وفقاً لنسبة محددة مسبقاً، ويتحمل صاحب رأس المال وحده الخسائر التي قد تتكبدها عملية المضاربة، في حين يخسر الطرف الآخر جهده.

4- 1- 2 الصكوك الإسلامية Sukuk :

الصكوك كهيكل توزيع للأصول لم يتم إدخالها إلا في العقود الثلاثة الماضية، كما أن التركيز الجغرافي لإصدار الصكوك تسبب بنقص في قابلية التسويق والسيولة لهذه الأدوات (TheCityUK-Refinativ, 2022, P.41) (IIFM, 2022, P.3)، علاوة على ذلك، هناك حظر على بيع الديون بخصم، مما يحد من أنواع هيكل الصكوك التي يمكن تداولها (Rider, 2011, P.140). والصكوك الإسلامية "Sukuk" تعد شهادة مالية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، وتعد أداة متميزة كونها استطاعت المزاجية بين التطبيق الصحيح لعقود التمويل الإسلامي، والمتطلبات الحديثة لتمويل المشروعات (Kunduz, 2022, P.19)، وهي تمثل حصة ملكية في الأصول المولدة لتدفق نقدي - على غرار السند في التمويل التقليدي. ويتميز الصك الإسلامي بضرورة وجود الأصل، وبحسب هيئة المحاسبة والمراجعة للمصرفية الإسلامية تعد الصكوك الإسلامية وثائق متساوية القيمة تمثل حصصاً شائعة في ملكية أو نشاط استثماري، وذلك بعد تحصيل قيمة الصكوك وقفل باب الاكتتاب واستخدامها فيما أصدرت من أجلها، وتشتمل الصكوك الإسلامية على أنواع عديدة، من أبرزها: صكوك الإجارة، صكوك المنافع، صكوك منافع الأعيان الموعودة، صكوك الخدمات من المتعهد، صكوك الخدمات المتاحة، صكوك السلم، صكوك

الاستصناع، صكوك المراجعة، صكوك المشارك، صكوك المضاربة، صكوك المزارعة، صكوك المساقاة، صكوك المشاركة في الوكالة الاستثمارية، صكوك المغارسة، صكوك أعيان وخدمات التمليك المتناقص.

ومن حيث الهياكل، تتضمن هياكل الصكوك نقل الحقوق على المستحقات من بعض الأصول المتوافقة مع الشريعة الإسلامية من المنشئ (الذي يسعى إلى توريق أصوله)، إلى أداة ذات غرض خاص (تعمل بصفتها المصدر)، ويوفر المستثمرون رأس المال لشراء أو الاستثمار في الأصول المتوافقة مع الشريعة الإسلامية مقابل إصدار شهادات الصكوك من قبل المصدر. وتتخذ الصكوك أشكالاً متنوعة، فيمكن إصدارها مضمونة بأصول، مما يتيح للمستثمر المطالبة على الأصل الأساسي، أو قائمة على أصل بحيث تكون المطالبة على منشئ الصك وليس على الأصول الأساسية. ومنذ بدأ إصدار الصكوك بوتيرة متسارعة، ظهر عدد من الهياكل المختلفة، بما في ذلك الملكية الجزئية في المقبوضات، والشرارات القائمة على الإجارة والمشاركة في الأرباح والخسائر، وكذلك أدوات الائتمان القابلة للتحويل والاستبدال، ويمكن أن تكون الصكوك وسيلة ملائمة لتمويل البنية التحتية، كما أنها تؤدي أيضاً إلى انعكاسات مهمة على الاستقرار المالي.

4-1-3 التكافل Takaful (Mashhur, 1996, PP.16-17):

يعدّ التكافل نظام تأمين تعاوني، إذ يساهم الأعضاء بمبلغ معين من المال في صندوق مشترك، ويهدف هذا النظام إلى تقاسم المسؤولية والخسائر، إذ يعتمد نظام التأمين الإسلامي على أن تكون المخاطرة الناجمة عن التأمينات متشاركة مع مجموعة من الأفراد عن طريق إنشاء وعاء من الأموال من تبرعات أفراد المجموعة، تكون هذه المبالغ ملكاً لجميع أعضاء المجموعة، مما يضمن أن كل مشارك يمكن تغطية خسائره من الأموال في هذا الوعاء الذي يتمثل في صندوق التكافل. كل طلبات التأمين يتم دفعها فقط من داخل هذا الوعاء سواء كانت تخص تأمينات الحياة أو الصحة أو التأمينات العامة، وهي تشبه التأمينات التقليدية، ولكن مع استخدام أموال المشاركين في الوعاء فقط.

كما يحدد عقد التكافل طبيعة المخاطر وطول التغطية على غرار وثيقة التأمين التقليدية، فضلاً عن ذلك، فإن مبلغ المال الذي سيدفعه كل مساهم يتم تحديده مسبقاً بناءً على عوامل محددة. الاختلاف الجوهرى بين التأمينات الإسلامية والتقليدية يكمن في المخاطرة المترتبة على التأمين؛ إذ تكون هذه المخاطرة تشاركية ما بين أفراد المجموعة الواحدة في تأمين التكافل الإسلامي، أما في التأمينات التقليدية فإن المخاطرة لا تكون تشاركية بل تكون منقولة من حامل الوثيقة إلى شركة التأمين.

4-1-4 صناديق الاستثمار الإسلامية Islamic Funds (Ayub, 2007, PP.201-202):

تهدف صناديق الاستثمار الإسلامية إلى تجميع أموال المدخرين بغرض استثمارها في الأوجه والمجالات التي تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية للحصول على ربح، ولا يقتصر نشاط صناديق الاستثمار الإسلامية التي تنشئها البنوك أو المؤسسات المالية الإسلامية على دور الوسيط بين المدخرين والشركات الأخرى، كما هو الحال في التقليدية، وإنما يشتمل الهيكل التمويلي لهذه الصناديق على تكوين محافظ الأوراق المالية وإدارتها وفق ضوابط الاستثمار الإسلامي وعلى الدخول في عمليات استثمارية مباشرة في مجالات مختلفة من قطاعات النشاط الإقتصادي.

وتقوم العلاقة التعاقدية في صناديق الاستثمار الإسلامية على أساس عقد المضاربة الشرعية، ويعد دور المؤسسة المالية المصدرة لصكوك المضاربة الخاصة بهذه الصناديق دوراً مقيداً بالشروط المتفق عليها. فهي تقوم باستثمار حصيلة الأموال المتجمعة لديها في أوجه التوظيف المختلفة ضمن النشاط الإقتصادي المحدد والمتفق عليه. وقد وضعت مؤسسة النقد العربي بنوداً وقواعد لتنظيم الاستثمار في الصناديق التي تصدرها المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية لمنع انهيار مؤسسات السوق عند حدوث الأزمات المالية.

تنقسم صناديق الاستثمار الإسلامية إلى عدة أنواع شأنها شأن الصناديق التي تنشئها المؤسسات المالية التقليدية. وتُقسم هذه الصناديق إما حسب نوع النشاط الاستثماري أو بحسب إمكانية تداول وثائقها. فهي بحسب نوع النشاط الاستثماري تنقسم إلى صناديق الأسهم، وصناديق المراجعة، وصناديق السلم، وصناديق الإجارة، وصناديق السلع، وهنا يشترط أن تكون السلعة تحت تصرف البائع قبل أن يبيعها، وأن تكون السلعة مباحة شرعاً وبسعر محدد لكلا الطرفين، وإلا يكون البيع غير مقبول شرعاً، ولا يجوز البيع المقدم إلا في حالة السلم والاستصناع. أما بحسب إمكانية تداول وثائقها، فهي تقسم إلى صناديق الاستثمار المغلقة، وصناديق الاستثمار المفتوحة، والفرق الرئيس بين هذين النوعين هو تحديد المدة والغرض ورأس المال في الأول بما يجعله ثابتاً دون زيادة أو نقصان، وغير قابل لإعادة الشراء، في حين لا يتم تحديد ذلك في الثاني، مما يبقي الفرصة متاحة للجمهور للحصول على صكوك جديدة، كما تتعهد الإدارة بإعادة الشراء.

وبذلك فإن صناديق الاستثمار الإسلامية لا تختلف من حيث هيكلها التمويلي عن صناديق الاستثمار التقليدية، لكن الاختلاف يكمن في استخدام الموارد المالية لصناديق الاستثمار. فصناديق الاستثمار التقليدية تعتمد في الغالب على الاستثمار غير مباشر، عن طريق بيع وشراء الأوراق المالية، والإفادة من عائداتها السنوية المتوقعة. أما صناديق الاستثمار الإسلامية فإنها تستخدم مواردها المالية في القيام باستثمارات حقيقية، وفي عمليات مباشرة قائمة على عقد المضاربة الشرعية، ومجالات الاستثمار الإسلامي الأخرى، كالتأجير والسلم والاستصناع وغيرها.

4- 1- 5 المنتجات المالية الإسلامية المبتكرة: Innovative Islamic Financial Products

تمر صناعة التمويل الإسلامي حالياً بمرحلة تطور انتقالية، لذا يوجد تركيز لأصولها في عدد قليل من المنتجات التي تم تصميمها بعناية لتجنب تكرار خصائص المخاطر والعائد للمنتجات المالية التقليدية، إذ يمكن أن يعرض البنوك الإسلامية لقوى زعزعة الاستقرار المتأصلة في النظام المالي التقليدي (Aziz, 2010, P.37)، ومن أبرز المنتجات المالية الإسلامية المبتكرة الآتي:

أ. المشتقات المالية الإسلامية (Al-Tai, 2022, PP. 26-27): وهي تأتي استجابة لحاجة السوق، وتوافقاً مع رغبات الزبائن لتحقيق عدد من الأهداف، كالتحوط والمراجعة والمضاربة وإدارة المخاطر. وتشمل هذه المشتقات ابتكارات مستحدثة تتعلق ببعض العقود، كالخيارات، والمستقبلات، والعقود الآجلة. وقد تم تصميم كل من هذه الابتكارات ليناسب مجالات معينة.

فعلى سبيل المثال جرى استحداث مشتقات مالية إسلامية لتكثيف الخيارات في إطار بيع العربون بما ينسجم مع المقاصد الشرعية المتضمنة دفع الضرر والخرج. كما تم تطوير عقود المستقبلات من خلال ابتكار حلول مالية جديدة في إطار عقود الاستصناع، على أن يكون المعقود عليه هو العمل فقط، وأن تكون التسويات غير مشروطة لئلا تدخل في نطاق الميسر. أما في العقود الآجلة فقد تم إضافة حلول مبتكرة في إطار عقد السلم، إذ يتفق الطرفان للتعاقد على بيع بثمن معلوم يتأجل فيه تسليم السلعة الموصوفة في الذمة إلى أجل معلوم، على أن لا يكون كلا البديلين مؤجلين. ويمكن تلخيص أبرز المشتقات المالية المبتكرة بالآتي (Hamid, 2006, PP.41-42):

- الملكية العابرة على أساس المراجعة (البيع بالريح): في هذا الصدد، تنسق البنوك الإسلامية جهودها من خلال تسهيل واحد للمشاركة في تمويل التجارة الدولية بنوع المراجعة.
- شركة التخصيم التعاونية غير المصرفية: يتم تأسيسها على أساس المشاركة (الشراكة) مع مستثمرين من القطاع الخاص، يقوم بشراء البضائع من الزبائن بخصم وإعادة بيعها بفاتورة كاملة بالائتمان للعملاء.

- عقود السلم الموازية: يتم تداول هذه العقود مع غرفة المقاصة الإسلامية التي تخلق سوقاً في عقود السلم بالتجزئة. (السلم بيع يدفع فيه المشتري دفعة مقدمة كاملة لاستلام البضائع في المستقبل).
- خيار الغرامة الافتراضي: سيخلق هذا العقد ما يعادل خيار الشراء.
- مجمعات الإيجار: وهي مشاركة منظمة (شراكة) مع البنوك الإسلامية. يتم تجميع عقود الإيجار ذات الخصائص المشتركة من أجل السيولة.
- عقود الإيجار المرحلية أو مجموعات الإيجار.
- عقد الإيجار القابل للتحويل: وهو مشابه للسند القابل للتحويل.
- عقود الاستصناع المتتالية: وهي مصممة لتلبية حاجة الشركة لتجنب دفع التكلفة الكاملة مقدماً مقابل منتج باهظ الثمن مصنوع حسب الطلب.
- خيارات في عقود الاستصناع: مصممة لإلغاء طلب معدات جديدة يستغرق إنتاجها بعض الوقت.
- عقود الاستصناع من مصادر التصنيع: للحصول على تمويل للسلع قيد المعالجة أو للطلب دون الحاجة إلى دفع التكاليف بالكامل مقدماً.

ب. التورق Tawarruq: ويصنف ضمن التمويل النقدي، هو صفقة يشتري بموجبها الشخص المحتاج شيئاً ما بالدين ثم يبيعه نقداً على الفور في صفقة منفصلة مع طرف ثالث آخر. والتورق في حقيقته يعني الشراء بالدين والبيع بالقيمة الفورية بهدف الحصول على النقد، وقد سمي بذلك لأن المشتري الذي يشتري السلعة لا يقصد السلعة إنما يقصد الورق، أي غايته الرئيسية النقود وليست السلعة. ويرى بعض المختصين أن التورق يعد ممارسة للبيع والشراء الحقيقيين، وهو يختلف عن بيع العينة التي تنطوي في الواقع على إعادة الشراء، والتي حرّمها النبي الكريم صلى الله عليه وآله، ولم يجزوه معظم العلماء إلا بشروط (Ayub, 2007, P.349).

ومما يجدر ذكره أن مصطلح "التورق Tawarruq" المذكور آنفاً يختلف في مدلولاته عن مصطلح "التوريق Securitization" (Jamal Al-Din, 2009, PP.3-5)، ففي حين يشير الأول - وكما مرّ ذكره سابقاً - إلى عملية شراء سلعة بثمن مؤجل، ثم القيام ببيعها بثمن أقل نقداً إلى طرف ثالث بهدف الحصول على النقد (السيولة)، فإن الثاني (أي التوريق) هو عملية تحويل الأصول المالية ذات السيولة المنخفضة، مثل الأوراق المالية، إلى أصول ذات سيولة مرتفعة قابلة للتداول، ويطلق على التوريق أيضاً التصكيك أو التسنيد (Alkhatib, 2013, PP.2221-2224).

4 - 2 التطور الكمي لصناعة التمويل الإسلامي:

Quantitative Development Of The Islamic Finance Industry

هناك نقص في البيانات التاريخية التي تعكس سلوك الأدوات المالية الإسلامية ومخاطرها كأدوات مالية، مع الأخذ في الاعتبار أن صناعة الخدمات المالية الإسلامية نفسها عمرها أقل من خمسة عقود، لكن التركيز عليها توافر مع التطور الكمي الملفت والتوسع الجغرافي الكبير في صناعة التمويل الإسلامي الذي جاء بشكل خاص على أثر نجاح المنظومة المالية الإسلامية في إثبات جدارتها بتجاوز التأثيرات السلبية لأزمة الرهن العقاري عام 2008.

4 - 2 - 1 قيمة الأصول المالية الإسلامية للمدة (2012-2021):

تضاعفت أصول التمويل الإسلامي نحو تسع مرات خلال مدة أقل من عقد من الزمن، إذ نمت من (200) مليار دولار في عام 2003 إلى ما يقدر بنحو (1.761) تريليون دولار في نهاية 2012، كما تجاوز معدل نفوذها إلى الأسواق بنحو (15%) في اثني عشر بلداً من بلدان الشرق الأوسط وآسيا خلال المدة ذاتها. الجدول (1)، وكذلك الشكل (1) يوضحان النمو المتحقق في

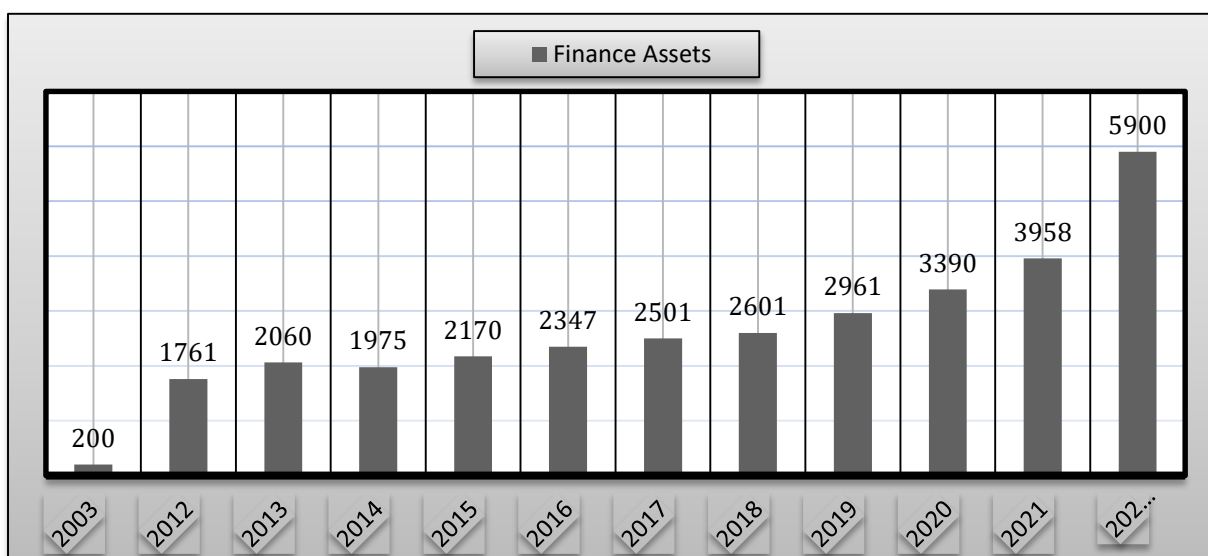
قيمة الأصول المالية الإسلامية خلال المدة (2012—2021)، ففي عام 2013 حققت الأصول المالية نمواً ملحوظاً على أساس سنوي، وبنسبة (17%)، لتصل إلى (2.060) ترليون دولار، لكنها سجلت انخفاضاً طفيفاً في العام التالي 2014 إلى (1.975) ترليون دولار، وذلك تزامناً مع الانخفاضات الكبيرة التي شهدتها أسعار النفط العالمية خلال هذا العام.

Date	Islamic Banking	Takaful	OIFIs	Sukuk	Islamic Funds	Total
2012	1305	31	107	260	58	1761
2013	1560	36	119	284	61	2060
2014	1444	36	130	299	66	1975
2015	1603	47	143	306	71	2170
2016	1707	48	143	349	99	2346
2017	1768	46	145	420	123	2502
2018	1819	47	152	470	114	2602
2019	2069	54	154	539	146	2962
2020	2364	62	160	626	178	3390
2021	2765	73	169	713	238	3958
2026 (Pro)	4025	106	214	1138	416	5899

Source: London Stock Exchange Group: Embracing Change, ICD - Refinitiv Islamic Finance Development Report 2022, Manhattan, New York, 2022, pp30,36,40,44,50.

جدول (1) قيمة الأصول المالية الإسلامية بحسب النوع للمدة 2012-2021 (مليار دولار)

أما في السنوات من عام 2015 وإلى نهاية المدة، فقد حققت الأصول المالية الإسلامية مكاسب متتالية، وهي [2.170)، و(2.347) و(2.501) و(2.601) و(2.961) و(3.390) و(3.958)] ترليون دولار، في الأعوام (2015، 2016، 2017، 2018، 2019، 2020، 2021) على التوالي، وبحسب المؤسسات المالية المعنية، من المتوقع أن تصل قيمة الأصول المالية الإسلامية إلى (5.900) ترليون دولار بحلول عام 2026 (London Stock Exchange Group, 2022, P.72)، لكن رغم هذا النمو المتزايد، فإن أصول التمويل الإسلامي لا تزال تمثل ضئيلة من الأصول المالية العالمية (www.imf.org/external/arabic/themes/islamicfinance/index.htm).



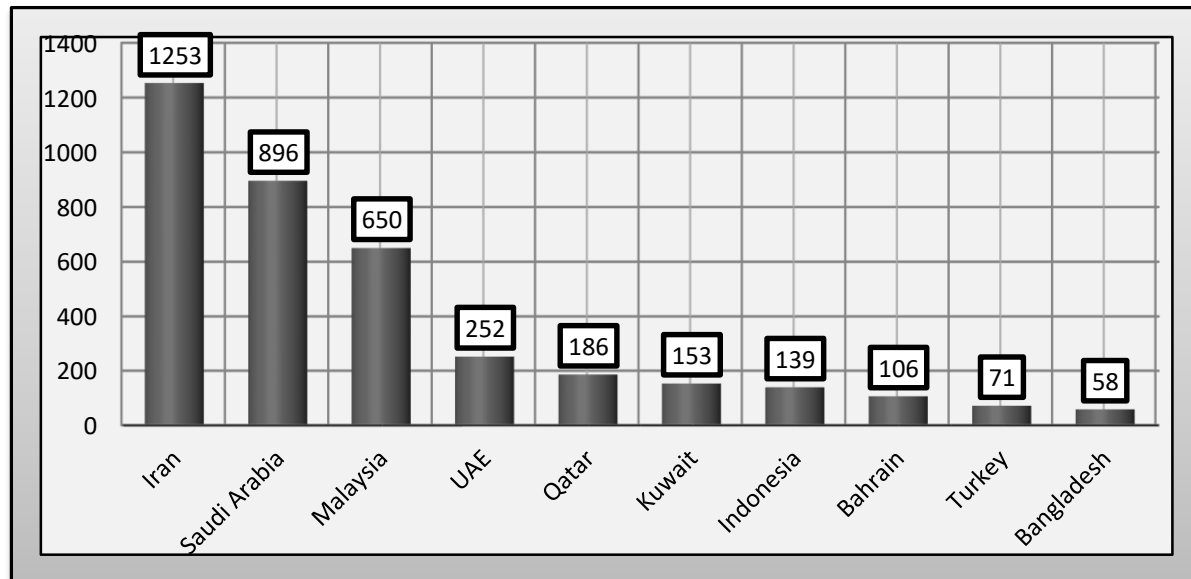
الشكل (1) نمو الأصول المالية الإسلامية (2003 - 2021) (مليار دولار)

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (1)، وكذلك على البيانات الواردة في المصدر الآتي:

London Stock Exchange Group: Embracing Change, ICD - Refinitiv Islamic Finance Development Report 2022, Manhattan, New York, 2022, p72.

4 - 2 - 2 التوزيع الجغرافي للأصول المالية الإسلامية بحسب البلد والمنطقة:

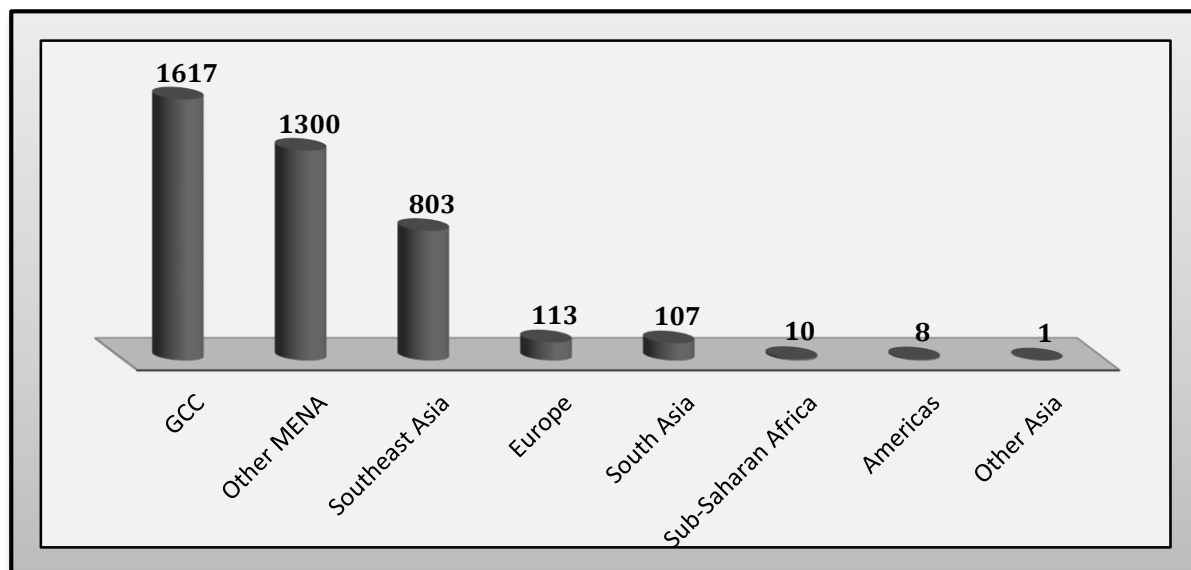
جغرافياً، وكما موضح في الشكل (2)، فإن توزيع أصول التمويل الإسلامي في عام 2021، وبحسب البلد، قد تركز في إيران ودول الخليج العربي وماليزيا، ففي عام 2021 تصدرت إيران قائمة البلدان العشر الأبرز بواقع (1.253) ترليون دولار، تلتها السعودية بواقع (896) مليار دولار، ثم ماليزيا بواقع (650) مليار دولار، تليها دولة الامارات بواقع (252) مليار دولار، ثم قطر بواقع (186) مليار دولار، ومن ثم الكويت بواقع (153) مليار دولار، وجاءت بعدها اندونيسيا بواقع (139) مليار دولار، ثم البحرين بواقع (106) مليار دولار، ثم تركيا بواقع (71) مليار دولار، ثم جاءت بنغلاديش في نهاية القائمة بواقع (58) مليار دولار.



الشكل (2) توزيع الأصول المالية الإسلامية عام 2021 بحسب البلد (مليار دولار)

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات الواردة في المصدر الآتي:

London Stock Exchange Group: Embracing Change, ICD - Refinitiv Islamic Finance Development Report 2022, Manhattan, New York, 2022, p25.



الشكل (3) توزيع الأصول المالية الإسلامية عام 2021 بحسب المنطقة (مليار دولار)

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات الواردة في المصدر الآتي:

London Stock Exchange Group: Embracing Change, ICD - Refinitiv Islamic Finance Development Report 2022, Manhattan, New York, 2022, p25.

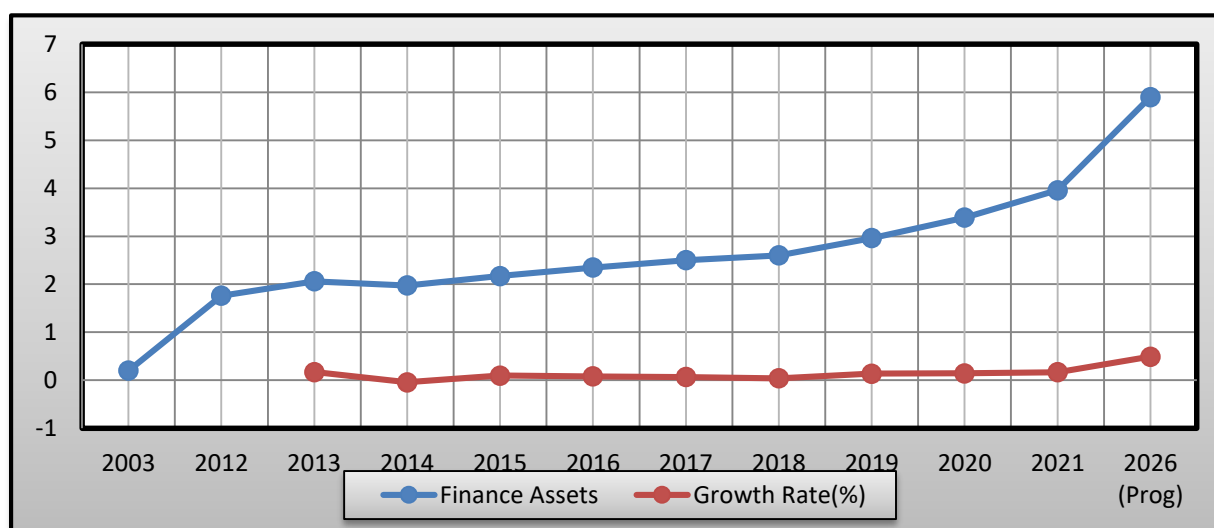
أما توزيع أصول التمويل الاسلامي — بحسب المنطقة — للعام 2021 أيضاً — وكما موضح بالشكل (3), فقد جاءت منطقة "مجلس التعاون الخليجي (GCC)" بالصدارة بواقع (1.617) ترليون دولار, تليها "بلدان أخرى بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا Other MENA" بواقع (1.300) ترليون دولار, تأتي بعدها منطقة "جنوب شرق آسيا" بواقع (803) مليار دولار, ومن ثم منطقة البلدان الأوربية بواقع (113) مليار دولار, أما منطقة "جنوب آسيا" فكانت بواقع (107) مليار دولار, ثم تأتي بعد ذلك منطقة "جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى Sub-Saharan Africa" بواقع (10) مليار دولار, تليها الأمريكيتان بواقع (8) مليار دولار, ثم أخيراً منطقة بلدان أخرى في آسيا بواقع (1) مليار دولار.

4 - 2 - 3 معدل النمو السنوي للأصول المالية الإسلامية للمدة (2003 - 2021):

Date	Finance Assets	Growth Rate(%)	(Growth Rate×100)
2012	1761	7.805	780.5
2013	2060	0.169789892	16.97898921
2014	1975	-0.041262136	-4.126213592
2015	2170	0.098734177	9.873417722
2016	2347	0.08156682	8.156682028
2017	2501	0.06561568	6.561567959
2018	2601	0.039984006	3.99840064
2019	2961	0.138408304	13.84083045
2020	3390	0.144883485	14.48834853
2021	3958	0.167551622	16.75516224
2026 (Prog)	5900	0.490651844	49.06518444

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات الواردة في الجدول (1).

جدول (2) معدلات النمو في قيمة الأصول المالية الإسلامية للمدة 2012-2021



الشكل (4) معدل النمو السنوي للأصول المالية الإسلامية (%)

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات الواردة أعلاه.

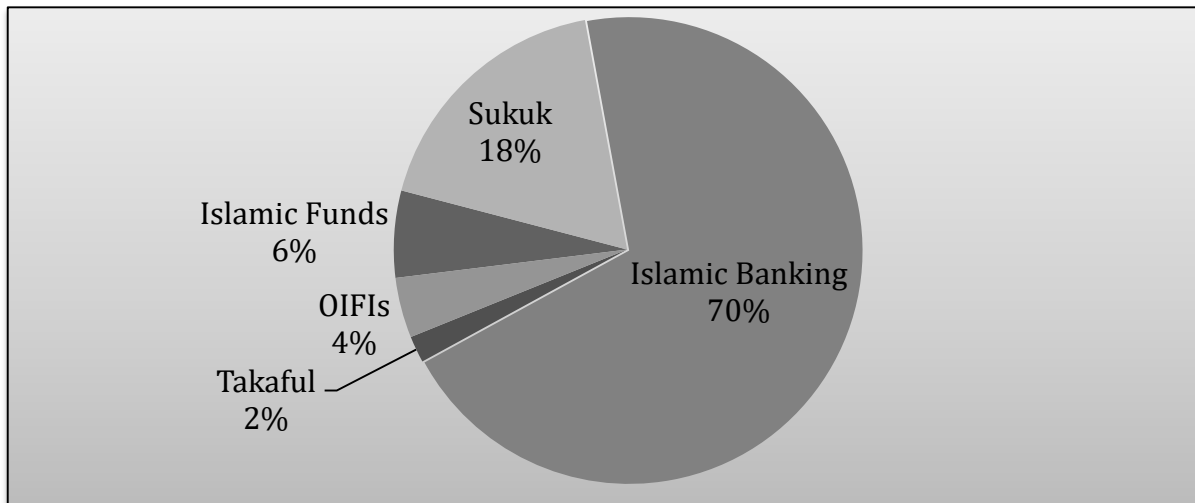
حققت الأصول المالية الإسلامية معدلات نمو, بلغت بالمتوسط نحو (9.6%), وذلك خلال المدة (2012 — 2021), وقد سجلت معدلات إيجابية طول المدة المذكورة, ما عدا عام 2014, وهو العام الذي شهدت فيه أسعار النفط العالمية انخفاضات كبيرة, فكان معدل نمو الأصول في ذلك العام سالباً بنحو (-4%), في حين حقق في العام 2015 نمواً بمعدل (10%), ثم (8%) في العام 2016, ومن ثم (6.5%) في العام 2017, أما في العام 2018, فقد بلغ معدل النمو نحو (4%), وهو النمو الإيجابي

الأقل نسبياً، إلا أن الأعوام الثلاث الأخيرة في المدة المذكورة، (2019، 2020، 2021)، قد أظهرت مرونة في التعاطي مع البيئة الاستثنائية للجائحة، إذ سجلت معدلات نمو ملفتة، قد بلغت نحو (13.8%، 14.5%، 16.8%) على التوالي، الأمر الذي من شأنه تعزيز الثقة بصناعة التمويل الإسلامي، الجدول (2) الشكل (4) يوضحان ذلك.

4- 2- 4 الوزن النسبي لأنواع الأصول المالية الإسلامية:

كما يبين الشكل (5)، شكلت الخدمات المصرفية الإسلامية العالمية ما نسبته (70%) من إجمالي أصول التمويل الإسلامي دولار لعام 2021، وذلك بواقع (2.8) تريليون دولار، و(566) مؤسسة بنكية إسلامية Islamic Banking Institutions حول العالم، تمتلك بلدان مجلس التعاون الخليجي نحو (43%) منها، كما تمتلك بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الأخرى (40%) منها. في حين شكلت أصول قطاع التكافل ما نسبته (2%) فقط من إجمالي أصول التمويل الإسلامي لعام 2021، وذلك بواقع (73) مليار دولار، و(335) شركة تكافل Takaful Firms Operated، تعمل في (47) دولة حول العالم، تمتلك إيران (41%) منها. بينما شكل قطاع الصكوك ما نسبته (18%) من إجمالي أصول التمويل الإسلامي لعام 2021، وذلك بواقع (713) مليار دولار، و(4,426) من الصكوك القائمة غير المسددة Sukuk Outstanding.

أما صناديق الاستثمار الإسلامية فقد شكلت (6%) من إجمالي أصول التمويل الإسلامي لعام 2021، بواقع (238) مليار دولار، و(1903) صندوق، تدار في (29) دولة، تمتلك ثلاث بلدان فقط (81%) من إجمالي الصناديق الإسلامية العالمية، وهي إيران والسعودية وماليزيا، وقد نما هذا القطاع بنسبة عالية خلال عام 2021، بلغت (34%).



الشكل (5) الوزن النسبي لأنواع أصول التمويل الإسلامي لعام 2021

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات الواردة في المصدر الآتي:

ICD - Refinitiv Islamic Finance Development London Stock Exchange Group: Embracing Change, Report 2022, Manhattan, New York, 2022, p72.

كما أن مؤسسات مالية إسلامية أخرى (Other Islamic Financial Institutions) OIFIs قد شكلت ما نسبته (4%) من إجمالي أصول التمويل الإسلامي لعام 2021، بواقع (169) مليار دولار، و(778) مؤسسة مالية، بضمنها مؤسسات التكنولوجيا المالية (Financial Technologies) FinTechs بواقع (102) مؤسسة.

4- 2- 5 تطور الوزن النسبي للأصول المالية الإسلامية للمدة (2012-2021):

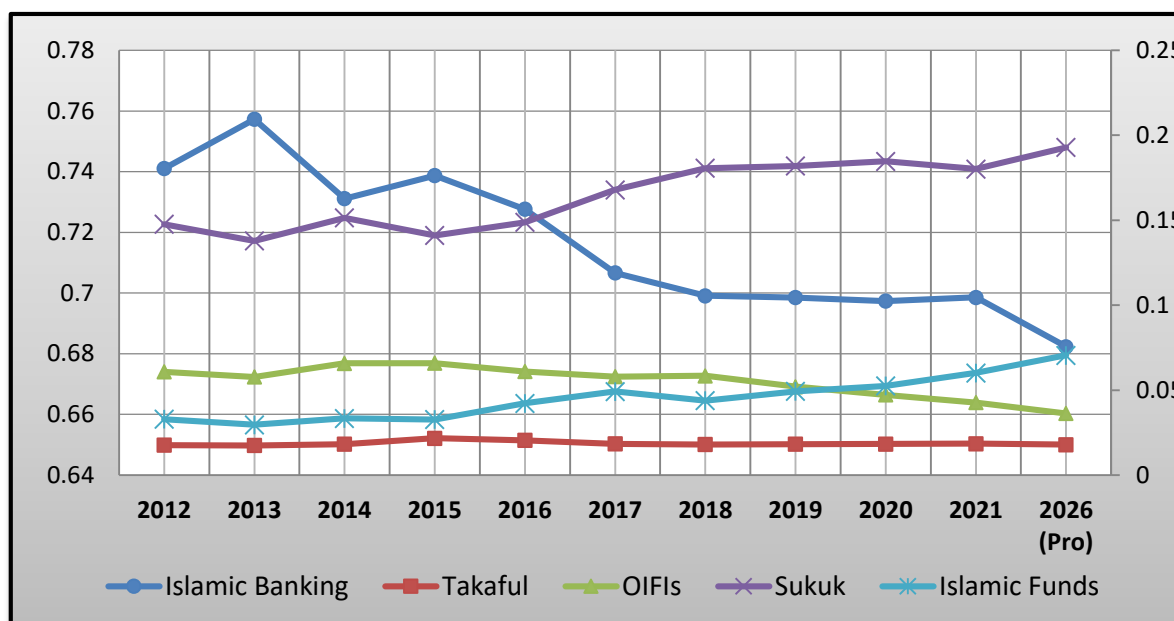
من خلال الجدول (3)، والشكل (6) يمكن ملاحظة اتجاه التغيرات الحاصلة في الوزن النسبي للأصول المالية الإسلامية بحسب النوع للمدة (2012-2021). إذ يلاحظ انخفاض الوزن النسبي لقطاع الخدمات المالية المصرفية في عام 2014 بواقع

(73%) بعد أن كان قد بلغ ذروته في العام 2013 بواقع يقترب من (76%)، ويمكن أن يعزى ذلك إلى السياسات المالية التقشفية التي اتبعتها البلدان الخليجية في عام 2014 بسبب الانخفاض الحاد في أسعار النفط، لكن الوزن النسبي عاد ليرتفع عام 2015. لكن التطور الملفت في هذا القطاع هو الانحدار المتواصل لوزنه النسبي خلال طيلة الأعوام التي أعقبت عام 2015، ليصل إلى نحو (70%) في نهاية المدة (أي عام 2021)، ومن المتوقع أن يصل إلى (68%) بحلول عام 2026.

Date	Islamic Banking	Takaful	OIFIs	Sukuk	Islamic Funds
2012	0.74106	0.0176	0.0607	0.14764	0.0329
2013	0.75728	0.0175	0.0578	0.13786	0.0296
2014	0.73114	0.0182	0.0658	0.15139	0.0334
2015	0.73871	0.0217	0.0659	0.14101	0.0328
2016	0.72762	0.0205	0.0609	0.14876	0.0422
2017	0.70663	0.0184	0.0579	0.16787	0.0492
2018	0.69908	0.0181	0.0584	0.1806	0.0438
2019	0.69851	0.0182	0.0519	0.18197	0.0493
2020	0.69735	0.0183	0.0472	0.18466	0.0525
2021	0.69859	0.0184	0.0427	0.18014	0.0601
2026 (Pro)	0.68232	0.0180	0.0363	0.19291	0.0705

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات الواردة في الجدول (1)

جدول (3) الوزن النسبي للأصول المالية الإسلامية بحسب النوع للمدة 2012- 2021 (مليار دولار)



الشكل (6) تطور الوزن النسبي للأصول الإسلامية للمدة (2012-2021)

المصدر: من اعداد الباحث، بالاعتماد على النتائج المستخرجة بحسب الجدول (3).

كما أن الملفت أيضاً الاتجاه الذي اتخذه الوزن النسبي لقطاع الصكوك، والذي سجل ارتفاعاً في عام 2014 بواقع (15%)، ومن ثم انخفض إلى (14%) عام 2015، لكنه واصل الارتفاع اعتباراً من عام 2016 ولغاية نهاية المدة. من ذلك يبدو بوضوح اتجاهه المعاكس تماماً لما هو عليه قطاع الخدمات المالية المصرفية خلال المدة قيد الدراسة، مما يدعو إلى الاستنتاج بأن قطاع الصكوك يلقي رواجاً وإقبالاً متزايداً، وذلك على حساب التراجع في الوزن النسبي للخدمات المالية المصرفية. والكلام ذاته ينطبق على قطاع الصناديق الإسلامية، ولكن بدرجة أقل. أما قطاع التكافل فقد كان وزنه النسبي مستقراً باستثناء عامي 2015

و2016، إذ تجاوز نسبة الـ (2%)، وربما يمكن تفسير ذلك من خلال ربطه بالجانب الأخلاقي التي يشتمل عليها هذا القطاع، وعلاقته بانخفاض الناتج المحلي الإجمالي ومتوسط دخل الفرد – خلال العامين المذكورين – في كثير من البلدان الإسلامية، كما هو الحال في السعودية وماليزيا والعراق ومعظم بلدان الخليج العربي على سبيل المثال.

4 - 3. التحدي الاستراتيجي لصناعة التمويل الإسلامي:

تواجه عملية تطوير صناعة التمويل الإسلامي عدد من التحديات (Islamic Development Bank & The World) (Fayaz, 2016, PP.61-63) (Habib, 2018, P.67) (Salem, PP.18-19) (Bank Group, 2019, P.33) من بينها الافتقار للبنى التحتية والإطار المؤسسي المناسب، وعدم توافر الموارد البشرية المؤهلة، وعدم وجود معايير موحدة لتقييم مستوى الربحية والمخاطر، وكذلك التباين في الفتاوى الفقهية والتي تتسبب في خلق حالة من عدم الوضوح في تحديد مدى مطابقة الابتكارات المالية لضوابط الشريعة الإسلامية من عدمها. لكن بالرغم من أهمية هذه التحديات ودورها البارز في تحديد مستقبل هذه الصناعة الفنية نسبياً، إلا أن هنالك تحدٍ استراتيجي بارز يمس جوهر نظام التمويل الإسلامي وأهدافه، وقد ازداد هذا التحدي أهمية ووضوحاً مع دخول صناعة التمويل الإسلامي ميدان المنافسة العالمية، لاسيما بعد 2008، في ظل التطورات الكبيرة التي تحققت أنظمة التمويل التقليدية على صعيد الابتكار والهندسة المالية يصوره عامة، ويمكن مناقشة هذا التحدي الاستراتيجي البارز من خلال الآتي (Hennie & Zamir, 2008,) (Habib, 2018, P.68) (Volker, 2010, PP.1-21) (PP.261-263):

باستدعاء بعض الأسس النظرية، فإنه وفقاً لفلسفة التمويل التقليدي عندما تنفصل الأسواق المالية عن الاقتصاد الحقيقي، وتعمل هذه الأسواق بتأثير قوى جديدة، ناتجة عن تطوير متغيرات مبتكرة للمعادلة السعرية، بعيداً عن قوى العرض والطلب الحقيقيين، فإن سعر الفائدة عند ذاك لن يكون مؤشراً على ندرة رأس المال - أي السعر الذي يوازن بين المدخرات والاستثمارات في السوق الحقيقية – بل ربما يقتصر دوره كمؤشر على ثمن السيولة (والتي يتم إنشاؤها في الغالب داخل القطاع المالي نفسه دون الاستناد إلى الحجم الفعلي للمدخرات)، وبالتالي ستكون أسعار الفائدة منفصلة عن متوسط نمو الإنتاجية في الاقتصاد الحقيقي وإنتاجية رأس المال؛ والعقود بين المستثمرين في السوق المالية ستكون مجرد رهانات، محصلتها الحقيقة صفر. بدلاً من ذلك، ستتأثر هذه الأسواق بشدة بتوقعات أسعار المضاربة في أسواق الأصول المشتقة، وبناءً على ذلك فإن تقييم الاستثمارات في الاقتصاد الحقيقي استناداً لأسعار الفائدة هذه يمكن أن يقود إلى تشوهات واضطرابات في الاقتصاد الحقيقي.

انطلاقاً من هذه الأرضية الفلسفية، فإن كفاءة نظام التمويل الإسلامي من هذه الناحية تكمن باشتراط وجود أصل حقيقي في جميع التعاملات المالية، وحظر عقود الديون بفائدة، وتداول الديون والمضاربة، والتي من شأنها إيجاد استقراراً مالياً منهجياً مبني على أساس الربط بين الأسواق المالية والاقتصاد الحقيقي، وخلق التوازن بين المقرض والمستفيد، ومن هنا نشأ الاعتقاد بإمكانية تفادي أزمة مثل أزمة الرهن العقاري 2008 من خلال تطبيق مبادئ النظام المالي الإسلامي.

وبالفعل فإن الدراسات التي تناولت تحليل أسباب الأزمات المالية قد أشارت إلى أنه من الممكن منع انهيار النظام المالي إذا تم تطبيق كل هذه المبادئ والالتزام بالقواعد، إذ أن الجمع بين دعم الأصول الحقيقية للتمويل من ناحية، وتقاسم المخاطر من ناحية ثانية، مدعوماً بحظر تداول الديون من ناحية ثالثة، من شأن كل ذلك الحد بشكل كبير من تأثيرات الرافعة المالية، على الرغم من أنه لا يلغيها تماماً. علاوة على ذلك، فإن حظر المضاربة من شأنه أن يمنع الإفراط في المخاطرة (المقامرة)، وأن المخاطر الريادية التي لا يمكن تجنبها ستنشر بفعل ذلك على قاعدة أكبر من المستثمرين، مما يقود بالنتيجة إلى تشتيت أثرها وامتصاص زخمها (Zaheer, 2021, PP.160-165).

لكن السؤال الجوهرى الذي يمكن أن يطرح هنا؛ كيف يمكن ضمان الالتزام بمبادئ التمويل الإسلامي عملياً؟ إن إلقاء نظرة فاحصة على ممارسات البنوك الإسلامية يكشف عن كونها تطبق تقنيات وتصمم منتجات لغرض التمويل لا ترقى خصائصها الاقتصادية إلى المعايير التي تتطلبها هذه المبادئ، بل أن الكثير منها يعدّ محاكاةً للأساليب والمنتجات التقليدية، مع افتراض ربطها بالأنشطة الاقتصادية الحقيقية مثل التجارة أو الإنتاج، إلا أن هذه الأنشطة في واقع الحال إما افتراضية أو غير ذات صلة، مما يعدّ توليداً غير مفيداً للسيولة (الديون)، وبالتالي فهي غير مدعومة بالأصول الحقيقية، الأمر الذي يشكل تحدياً استراتيجياً لصناعة التمويل الإسلامي يمكن أن يمس أسس أهداف صناعة التمويل الإسلامي.

ولعل التورق Tawarruq هو أحد الأمثلة الواضحة على ذلك، إذ مما يؤخذ عليه أن المبلغ النقدي المسلم بالنتيجة هو أقل من المبلغ الذي يتعين على العميل دفعه للبنك في المستقبل، عندها سيكون هامش الربح المحدد سلفاً للبنك معادلاً لسعر الفائدة من الناحية الاقتصادية. كما يتم انتقاد التورق بعدّه أسلوباً يمكن أن يخلق ديوناً غير مقيدة بالأصول الحقيقية، إذ أن مستندات الدين الناتجة عن التورق تخضع لتكرار المعاملات المالية والمضاربة، وبذلك تقطع هذه المعاملات جميع الروابط مع الأصول الحقيقية، وبالتالي إنشاء حجم دين منفصل تماماً عن الثروة الحقيقية (Habib, 2018, PP.85-86).

ربما يمكن القول أن المهندسون الماليون كانوا ناجحين في تصميم المنتجات المالية الإسلامية التي تحاكي تقريباً جميع أنواع أدوات التمويل التقليدي بصيغة إسلامية، وذلك بحجة إثبات قدرة الشريعة على تلبية جميع احتياجات المستثمرين، مما جعل اتجاه صناعة التمويل الإسلامي يتحدد وفقاً لطبيعة التطور الذي تشهده المنتجات الموجودة في السوق التقليدية. ويبدو أن قوى السوق نفسها التي دفعت الصناعة التقليدية في الماضي تقود صناعة التمويل الإسلامي نحو منتجات مالية أكثر تعقيداً. لكن وبالرغم من أن استخدام هذه المنتجات يعزز الكفاءة الفنية للبنوك الإسلامية والأسواق المالية، إلا أنه قد تتلاشى معها الاختلافات المفاهيمية والاقتصادية بين التمويل الإسلامي والتقليدي، وستكون جميع الانتقادات الموجهة ضد التمويل التقليدي لها تأثير سلبي على التمويل الإسلامي، كما أن الادعاءات بأن التمويل الإسلامي يمتلك استقراراً منهجياً فائقاً وخصائص ذاتية للاستقرار سوف تصبح فارغة.

وقد يذهب البعض أبعد من ذلك بالقول أن البنوك الإسلامية كانت أقل تأثراً بالأزمة المالية العالمية في 2008 لا يعود إلى التفوق المفاهيمي للنظام، ولكنه يعود – بحسب اعتقادهم – إلى عيوبه العملية، والمتمثلة بتخلفه عن مواكبة التطورات المتسارعة في مجال الهندسة المالية التقليدية؛ إذ أن الأدوات التقليدية المتقدمة للسيولة وإدارة المخاطر، والتي تسببت في عدم الاستقرار المالي أو عززته، هي أمور جديدة لدرجة أنها لم تكن مطبقة بعد في معظم البنوك الإسلامية.

كل ذلك يوضح مدى خطورة الخروج عن مبادئ التمويل الإسلامي في التطبيقات المالية للمؤسسات الإسلامية، إذ إن الثقة الخاصة التي يضعها المستثمرون والمودعون ومستخدمو الأموال في البنوك الإسلامية مبنية على كونها متوافقة تماماً مع الشريعة الإسلامية، ويمكن لخرق الثقة من قبل مؤسسة واحدة أن يؤثر على جميع المؤسسات من خلال تعريضهم جميعاً لمخاطر السمعة وزعزعة تلك الثقة، وإثارة الشكوك حول مدى حقيقة امتلاك التمويل الإسلامي الخصائص الذاتية للاستقرار.

من ذلك يلاحظ أن التحديات الحقيقية، التي تواجهها صناعة التمويل الإسلامي في منافسة نظيرتها التقليدية، لا تنحصر في مدى قدرة المؤسسات المالية المعنية على تحقيق أهدافها في تأمين المتطلبات المادية والبشرية اللازمة للنهوض بقدرتها التنافسية الدولية وجذب المزيد من الاستثمارات فحسب، بل أن التحدي الاستراتيجي الأبرز يكمن في مدى قدرتها على تحقيق تلك الأهداف في إطار الالتزام بمبادئ التمويل الإسلامي وأهدافه، وترسيخ الانطباع الذي ساد بعد أزمة 2008 عن امتلاك نظام التمويل الإسلامي خصائص منهجية ذاتية للاستقرار.

5 - الاستنتاجات والتوصيات:

5 - 1 الاستنتاجات.

1. تعدّ خيارات المتخصصين بالهندسة المالية، لابتكار حلول اسلامية جديدة لعمليات التمويل، هي متاحة باستثناء المحرمات المنصوص عليها، وذلك بالاستناد إلى القاعدة الفقهية أن الأصل في الأشياء الإباحة ما لم يرد دليل على الحرمة.
2. يرتبط التمويل الإسلامي ارتباطاً وثيقاً بالاقتصاد الحقيقي، فهو لا يقدّم على أساس قدرة الجهة المستفيدة على السداد فقط، وإنما أيضاً على أساس مدى نجاح المشروع المراد تمويله.
3. تبين من خلال البحث أن القيود التي تفرضها الشريعة الإسلامية على هذه الصناعة لم تقف عائقاً أمام تلبية احتياجات المستثمرين، وجذب المزيد من الاستثمارات على المستوى الدولي، إذ أن نجاح صناعة التمويل الإسلامي عملياً في الصمود أمام تحديات الأزمة المالية العالمية بعد عام 2008 ساعد في تعزيز ثقة المستثمرين حول العالم بالأدوات المالية الإسلامية، وبالتالي يمكن القول بأن هذه القيود تشكل بالفعل معايير تنظيمية لتجنب أوجه القصور التنظيمي لصناعة التمويل بصورة عامة، الأمر الذي يتطابق مع فرضية البحث.
4. نجحت صناعة التمويل الإسلامي بتحقيق انجازات على المستوى النوعي، إلا أنها مقارنةً بنظيرتها التقليدية تعدّ هذه الانجازات محدودة نسبياً، وسبب ذلك يعود بدرجة كبيرة إلى أسباب تقنية ومعرفية وتنظيمية، ولا يمكن تفسيرها فقط بقيود الأحكام الشريعة الإسلامية المفروضة عليها.
5. من حيث حجم التطورات الكمية المتحققة في صناعة التمويل الإسلامي خلال مدة الدراسة، تم تسجيل زيادات مضطردة في حجم الاستثمارات، وبمتواليه هندسية، إذ أن الاستقرار المالي الذي حققته مؤسسات التمويل الإسلامي خلال العقود الثلاثة الأخيرة ساعد في جذب المزيد من الاستثمارات العالمية لهذه الصناعة.
6. من حيث حجم التمويل، وبحسب القطاعات، استحوذ قطاع البنوك الإسلامية على النسبة الأكبر، جاء بعده قطاع الصكوك، ثم الصناديق الإسلامية، في حين كانت حصة التكافل الأقل على الإطلاق.
7. من حيث معدلات النمو في حجم التمويل خلال مدة الدراسة، سجل قطاع الصكوك نمواً ملحوظاً، وكذلك قطاع الصناديق الإسلامية، بينما تراجع قطاع البنوك الإسلامية نسبياً، مسجلاً نمواً سلبياً، في حين حافظ قطاع التكافل على معدلات نمو مستقرة.
8. تواجه عملية تطوير صناعة التمويل الإسلامي عدد من التحديات، من بينها الافتقار للبنى التحتية، وعدم توافر الموارد البشرية المؤهلة، وعدم وجود معايير موحدة لتقييم مستوى الربحية والمخاطر، وكذلك التباين في الفتاوى الفقهية والتي تتسبب في خلق حالة من عدم الوضوح في تحديد مدى مطابقة الأدوات المالية المبتكرة لضوابط الشريعة الإسلامية.
9. التحدي الاستراتيجي الأبرز لصناعة التمويل الإسلامي يتمثل في مدى قدرتها على تعزيز قدرتها التنافسية الدولية مع المحافظة على الالتزام بالمعايير والأهداف التي وضعتها الشريعة الإسلامية.

5 - 2 التوصيات.

1. ضرورة الاستثمار في الموارد البشرية من خلال رفع مستوى التأهيل لملاكات المؤسسات المالية الإسلامية، والعمل على توفير إدارات احترافية قادرة على مواكبة التغيرات المستمرة والمتواصلة صناعة التمويل.
2. ينبغي تقوية أواصر العلاقة التكاملية بين كل من المؤسسات المالية والمؤسسة الدينية، والتنسيق والتعاون فيما بينها لوضع استراتيجية واضحة المعالم لتطوير صناعة التمويل، ورفدها بمنتجات وخدمات مالية ترضى فيها مقاصد الشريعة الإسلامية، وأن ضعف هذا التنسيق من شأنه جعل عملية تطوير المنتجات المالية الإسلامية أسيرة التقليد والمحاكاة للمنتجات المالية التقليدية، ويهدد بانحرافها عن مقاصد الشريعة وأهدافها.

3. أهمية نشر الوعي والثقافة المالية الإسلامية, من خلال إدراجها ضمن المقررات الدراسية, وكذلك عقد الندوات والمؤتمرات الوطنية والدولية.
4. العمل على توسيع آفاق التعامل بالنظم المالية الإسلامية والذي من شأنه إتاحة فرص أكبر للوصول إلى تقييمات موضوعية لمدى كفاءتها في الأداء وقدرتها على تحقيق الأهداف المرجوة.
5. الاهتمام بالنشاطات المالية ذات المردود الاجتماعي, مثل مكافحة الفقر والحد من البطالة.
6. تطوير الإطار المؤسسي للمنظومات المالية الإسلامية في البلدان الإسلامية, للارتقاء بمستوى الأداء, وتعزيز قدرتها على منافسة نظيراتها العالمية.
7. أهمية دراسة الاحتياجات التمويلية والاستثمارية, والربط بين الاحتياج الحقيقي والتمويل النقدي لغرض تحقيق الكفاءة الاقتصادية للمنتجات المالية الإسلامية.
8. زيادة الاهتمام بنشاطات البحث والتطوير في مجال الصناعة المالية الإسلامية بهدف بناء قاعدة معرفية مالية ذاتية متكاملة, ذات هوية إسلامية, تركز إلى مبادئ الشريعة وتسعى لتحقيق أهدافها.
9. تطوير الأطر القانونية التشريعية لصناعة المالية والإسلامية والتي من شأنها حماية حقوق المتعاملين, وتعزيز ثقتهم بالمنظومة المالية الإسلامية.
10. ضرورة ربط صناعة التمويل الإسلامي بالتنمية وتطوير الاقتصاد الوطني.
11. ينبغي على مؤسسات التمويل الإسلامي زيادة الاستثمار في التكنولوجيا الحديثة, وتوظيف التقنيات والتطبيقات المالية الرقمية المعاصرة, لتوفير وصولاً أسهل وأقل كلفة للخدمات المالية الإسلامية, وبالتالي تعزيز القدرة التنافسية المحلية والدولية لهذه المؤسسات.
12. ضرورة العمل على توسيع حجم مؤسسات التمويل الإسلامي وتحسين هياكلها الإدارية, من خلال المضي في عمليات التكتل والاندماج لتحقيق وفورات الحجم, وخفض التكاليف, وزيادة قدرتها في تطوير الجوانب التقنية للتعاملات المالية, وتقديم حزمة متكاملة ومتنوعة من الخدمات المالية.

المصادر *The References*

1. Abdullah, Ghalim (2021): The Effectiveness of Islamic Finance Tools in Light of the Corona Virus Outbreak of 2020, Research Journal, Issue 2, Volume 6, Algeria.
2. Abdul Majeed, Qaddi (2009): Finance in the Islamic Economy - Concept and Principles, The Second International Forum, Institute of Economics and Management Sciences, Algeria.
3. Al-Ayni (n.d.): Omdat Al-Qari, Arab Heritage Revival House, vol. 12, Beirut.
4. Ayub, Muhammad (2007): Understanding Islamic Finance, West Sussex PO19 8SQ, Wiley finance series, England,.
5. Aziz, Zeti Akhtar (2010): Islamic Finance and Global Financial Stability, Islamic Financial Services Industry, Kuala Lumpur.
6. Al-Beltagy, Mohamed (2020): Islamic Financial Industry - Reality and Challenges, Journal of Studies in Islamic Finance and Development, Institute of Economic, Commercial and Facilitation Sciences, Algeria.
7. The Chartered Institute Of Management Accountants CIMA (2018): An Introduction To Islamic Finance- A Different Perspective On Global Business, United Kingdom.
8. The City UK-Refinitiv (2022): Islamic Finance- Global Trends And The UK Market, United kingdom.
9. Fayaz Ahmad Lone (2016): Islamic Banks and Financial Institutions- A Study of Their Objectives and Achievements, Saffron House, UK.

10. Habib, Syeda Fahmida (2018): Fundamentals Of Islamic Finance And Banking, Wiley Finance Series, First Published, John Wiley & Sons, United Kingdom.
11. Hennie Van Greuning & Zamir Iqbal (2008): Risk Analysis For Islamic Banks, The International Bank For Reconstruction And Development / The World Bank, Washington.
12. Ibrahim, Hosam Al-Din (2021): Islamic Finance in the Malaysian Experience - Murabaha as a Model, Ilahiyat Magazine, Issue 6, Malaysia.
13. International Islamic Financial Market (IIFM) (2022): Sukuk Report – A Comprehensive Study Of The International Sukuk Market, Manama-Kingdom of Bahrain.
14. Iqbal ,Munawar, et al (1998): Challenges Facing Islamic Banking, First Edition, Islamic Development Bank-Islamic Research And Training Institute, Jeddah, Saudi Arabia.
15. Islamic Development Bank Group (IDBG) (2016): Islamic Finance Catalyst For Common Prosperity, Washington.
16. Islamic Development Bank & The World Bank Group (2019): Reference Guide- Islamic Finance For Infrastructure PPP Projects, Report 2019, Washington, USA.
17. Jamal Al-Din, Khasef (2009): Philosophy of Securitization and Global Financial Crises, International Scientific Forum on the International Financial and Economic Crisis and Global Governance, Faculty of Economics and Management Sciences, Algeria.
18. Khan, Tariqullah & Habib, Ahmed (2003): Risk Management - Analysis of Issues in the Islamic Financial Industry, Translated by Othman Babiker Ahmed and Rasa Saadallah, Islamic Development Bank - Islamic Research And Training Institute, First Edition, Kingdom of Saudi Arabia, Jeddah.
19. Al-Khatib, Ashraf Mahmoud Mohamed (2013): Sharia-Based Tawarruq Is An Alternative To Interest-Based Loans, Journal Of The Faculty Of Sharia And Law, Issue4- Volume 15, Al-Azhar University, Egypt.
20. Kunduz, Abdul Karim (2006): Islamic Financial Engineering, Journal of King Abdulaziz University, Islamic Economics, Volume 20, Issue 2, Saudi Arabia.
21. Kunduz, Abdul Karim (2022): Islamic Finance Institutions, Introductory Book Series, No. 28, Arab Monetary Fund, Abu Dhabi, United Arab Emirates.
22. London Stock Exchange Group (2022): Embracing Change, ICD - Refinitiv Islamic Finance Development Report 2022, Manhattan, New York.
23. Al-Najjar, Ikhlas Baqer (2008): A Reading in the Intellectual Vocabulary of Islamic Financial Engineering, Journal of Economic Sciences, University of Basra, Issue 21, Volume Five.
24. Othman, Ahmed Othman (2023): Economic Dimensions of International Finance, Journal of Legal and Economic Studies, Volume 9, Issue 1, Cairo.
25. Rider, Barry (2011): Strategies For The Development Of Islamic Capital Markets- Infrastructures And Legal Aspects Of Islamic Asset Securitisation, Islamic Financial Services Board, Kuala Lumpur, Malaysia.
26. Al-Sadr, Muhammad Baqer (n.d.): No Usurious Banking in Islam, Al-Naqi Public Library, Modern Press, Kuwait.
27. Shaikh A. Hamid (2006): Philosophy And Practice Of Islamic Economics And Finance, Southern New Hampshire University.
28. Soleimani, Hayat & Dahi, Abdel Latif (2020): The Role of the International Monetary Fund in Islamic Finance, Journal of Human Sciences, Volume 7, Issue 2, Oum El Bouaghi University, Algeria.

29. Al-Taie, Israa Nizam Al-Din Hussein (2022): The Role Of The Islamic Financial Industry In Financing Economic Development - The Experiences Of Selected Countries With Reference To Iraq, A Phd Thesis Submitted To The College Of Administration And Economics - University Of Karbala, Iraq.
30. Volker, Nienhaus (2010): The Changing Landscape of Islamic Finance - Imminent Challenges and Future Directions, Islamic Financial Services Board, Kuala Lumpur, Malaysia.
31. The World Bank Group (WBG) (2019): Islamic Financing Of Public-Private Partnership Projects For Infrastructure, Report 2019, Washington.
32. Yuriy, Kozak (2015): International Finance Training Handbook, 5th Edition, Ministry of Education and Science of Ukraine, Kiev.
33. Zaheer, Sajjad (2021): Islamic Monetary Economics, Islamic Business and Finance Series, First published by Routledge, Taylor & Francis Group, New York.

Websites:

1. Adam, Muhammad: The Economics of Money Development in Islam in the Thought of the Martyr Sayyid Hassan Al-Shirazi, Al-Nabaa Magazine, Issue 61, 2001, on the website:
<https://annabaa.org/nba61/iqtesadiat.htm>
2. Al-Hakim, Abd al-Hadi Muhammad Taqi: Facilitated Fatwas, the website of the office of His Eminence, the supreme authority, Sayyid al-Husayni al-Sistani, <https://www.sistani.org/arabic/book/19/1040/>
3. International Monetary Fund: International Monetary Fund and Islamic Finance, IMF website:
<https://www.imf.org/external/arabic/themes/islamicfinance/index.htm>
4. The Official Website Of The Islamic Financial Services Board "IFSB": https://www.ifsb.org/ar_index.php
5. International Monetary Fund website:
<https://www.imf.org/external/arabic/themes/islamicfinance/index.htm>.
6. Salem, Rania Abdel Fattah, Risk Management for Islamic Banks,
www.eupublishing.com/series/egif